

Distr.: General
13 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

التقرير الحالي، الذي يقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، هو استكمال لتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/59/270)، ويحلل تطور مؤشرات ديون البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في سياق التطورات الأخيرة التي وقعت في مجال التجارة والمدفوعات الدولية وفي أسواق رأس المال الدولية. كما يقدم تقييماً للتخفيف الرسمي من الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون في نادي باريس، ويناقش جوانب إدارة الديون في البلدان النامية، وما وقع من تطورات فيما يتعلق بالآليات المتفق عليها دولياً لحل المشاكل المتصلة بالديون السيادية المستحقة لدائنين من القطاع الخاص.

* A/59/150.

** أتاح التأخر في تقديم هذا التقرير تفادي الازدواج مع تقارير أخرى تعد في منظومة الأمم المتحدة.



أولا - مقدمة

١ - في القرار ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، وأن يضمّن ذلك التقرير تحليلاً شاملاً وموضوعياً لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك، في جملة أمور، المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. وعملاً بهذا الطلب يدرس التقرير الحالي التطورات الأخيرة فيما يتعلق بحالة الديون الخارجية وخدمة الديون في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ويناقش تدابير حل مشاكل ديون البلدان النامية. وينتهي التقرير إلى النظر في توصيات تتعلق بالسياسة.

ثانياً - الاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بمؤشرات الديون على الصعيد الدولي

٢ - زاد مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحوالي ٩٥ بليون دولار، أي بنسبة ٤ في المائة، في عام ٢٠٠٣. وكانت الزيادة في الديون القصيرة الأجل، التي تركزت في شرق أوروبا ووسط آسيا، وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمعدل أسرع بكثير (٦،١١ في المائة) من معدل الزيادة في الديون الأطول أجلاً (٣،٢ في المائة). وإذا كانت الديون طويلة الأجل الحكومية والمضمونة من الحكومة قد زادت في كل المناطق، فقد حدث ارتفاع أيضاً في الديون الخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا الشرقية ووسط آسيا، مما كانت نتيجته أن تلك المناطق شهدت أسرع زيادات في مجموع الديون طويلة الأجل (انظر المرفق).

٣ - وكما حدث في عام ٢٠٠٢، فإن سرعة الزيادة في إيرادات الصادرات فاقت مثيلتها في مجموع أرصدة الديون، مما نتج عنه تحسن المؤشرات التقليدية للديون. فقد انخفضت نسبة الديون إلى الصادرات بالنسبة لكل البلدان في مجموعها بما يربو على ١٣ نقطة مئوية، إلى ما يقل عن عتبة الـ ١٠٠ في المائة، وانخفضت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى ١٥،٠ في المائة من ١٧،٨ في المائة، وذلك أيضاً بسبب أثر استمرار الهبوط في الأسعار العالمية للفائدة. وساهم نمو الصادرات أيضاً في تدني في نسبة الديون قصيرة الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، حيث أنه أعقب تكوين احتياطات ضخمة في عدد من الاقتصادات السوقية الجديدة تلقت أيضاً تدفقات صافية من رؤوس الأموال الخاصة تفوق احتياجها من تمويل للحساب الجاري.

٤ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية بوجه عام، فإن نسبة مجموع الديون إلى الناتج القومي الإجمالي استمرت في التدهور في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث كانت سرعة نمو الإيرادات أبطأ منها في مناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، حدثت زيادة ضخمة في متأخرات أمريكا اللاتينية بسبب المشاكل التي بقيت بدون حل في مجال إعادة هيكلة ديون الأرجنتين. كما زادت متأخرات البلدان الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى وفي شرق آسيا ومنطقة البحر الكاريبي (انظر المرفق).

٥ - ويجدر بالملاحظة أن الاتجاه جعل يتزايد في القروض التي تقدمها المصارف الدولية للاقتصادات السوقية الجديدة إلى تقديم هذه القروض من فروع تلك المصارف في الخارج بالعملة المحلية، وبذلك أصبحت تمثل قروضا لا تسجل باعتبارها التزامات عبر الحدود. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، تشير التقديرات إلى أن تلك الالتزامات تصل إلى ما يربو على الثلث من مجموع مطالبات المصارف الأجنبية المستحقة على الاقتصادات النامية^(١).

ثالثا - تخفيض الديون الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية

ألف - التقدم المحرز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)

٦ - بإضافة إثيوبيا والسنغال وغانا وغيانا والنيجر ونيكاراغوا في عام ٢٠٠٤، وصل عدد البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز إلى ١٤ بلدا، مما أهلها للحصول على كامل المبلغ الممكن لتخفيض عبء الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ووصل ١٣ بلدا آخر إلى نقطة اتخاذ القرار التي تصبح عندها البلدان مؤهلة للحصول على تخفيض مؤقت للدين. وعلى ذلك فإن تنفيذ المبادرة يواصل التقدم ببطء، لسبب رئيسي هو امتثال البلدان المؤهلة للشروط المفروضة على عملية التخفيض. والتوفيق بين أهداف تحقيق وموالاته القدرة على تحمل الديون، وتشجيع النمو في الأجل الطويل، والحد من الفقر، أمور بالغة الصعوبة، من حيث أنه يتعين، في سياق تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إعطاء الأولوية للإنفاق في القطاعات الاجتماعية حيث يذهب معظم هذا الإنفاق إلى قطاعي التعليم والصحة^(٢). ورغم أن الشك لا يمكن أن يتطرق إلى ضرورة زيادة الإنفاق في هذه الأغراض، فإن استدامة الحد من الفقر والقدرة على تحمل الديون تتطلب أيضا زيادة الاستثمار المحلي في الهياكل الأساسية وقدرات الإنتاج من أجل زيادة النمو الاقتصادي وفرص العمالة^(٣).

٧ - والقدرة على تحمل الديون تتأثر أيضا بالضعف أمام الصدمات الخارجية. وقد عانى عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الصدمات بسبب تدهور الأسعار في قطاعات التصدير الرئيسية، والجفاف، وكوارث طبيعية أخرى، والصراع الأهلي المشتعل في البلدان

المجاورة. وقد أدى كل ذلك إلى وصول الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها في الفترة البيئية أو بعد نقطة الإنجاز. وعلاوة على ذلك، لم يصل بعد ١١ بلدا إلى نقطة اتخاذ القرار، وهناك ثمانية بلدان إما أنها تعاني من الصراع أو تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وكلها باستثناء اثنين بلدان أفريقية. وقد تراكمت على هذه البلدان متأخرات ضخمة لمدد طويلة مستحقة لمؤسسات مالية دولية، وذلك منذ أواسط الثمانينيات في بعض الحالات.

٨ - وقد وضعت مبادرة "هيبك" على أساس أن تخفيض الديون بموجبها من شأنه أن يشكل إضافة صافية إلى مجموع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه الإضافة لازمة لتنفيذ الأهداف المتعددة للمبادرة في وقت واحد. على أن الهبوط الحاد أخذ يعترى مجموع التحويلات الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية منذ بدء العمل بالخطة الأصلية لمبادرة "هيبك" في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بالاتجاهات السابقة، ولم تتحسن مستوياتها بالرغم من الزيادة التي حدثت في تدفقات المعونة الثنائية بعد عام ٢٠٠١^(٤). ويستلفت النظر أن الاستعاضة عن القروض الثنائية المقدمة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالمنح أخذت تتزايد. على أنه في حين أن مثل تلك المنح قد ارتفعت بنسبة ٣١ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، فإن ذلك قد عوضته كله تقريبا زيادة في إسقاط الديون بلغت ٢,٠٣٢ مليون دولار^(٥). والواقع أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد خصم الديون المسقطه بقيت راکدة منذ عام ١٩٩٧، وزادت المعونة الغذائية والمعونة الطارئة على حساب المنح المتصلة بالمشاريع، التي تنطوي على أكبر احتمالات التأثير على النمو في الأجل الطويل.

٩ - وقد أعلنت بعض حكومات البلدان النامية غير المنتمية إلى مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأبرزها الجماهيرية العربية الليبية والهند، تعهدات في الآونة الأخيرة بتخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عملت على زيادة المشاركة الإجمالية من جانب الدائنين، ولكن بالنسبة لـ ١٣ بلدا من البلدان الـ ٢٧ التي أصبحت حتى الآن مؤهلة للتمتع بتخفيض الديون في إطار المبادرة، فإنها لا تزال تمثل أقل من ٩٠ في المائة، وأقل من ٨٥ في المائة بالنسبة لخمسة منها^(٦)، ويرجع ذلك في جزء منه إلى المشاركة المحدودة من جانب الدائنين التجاريين، ويرجع في جزء آخر إلى القيود المالية للبلدان الدائنة المنخفضة الدخل، بما في ذلك بلدان أخرى فقيرة مثقلة بالديون^(٧). وفي حين أن تسهيل تخفيض الديون لبلدان المؤسسة الإنمائية الدولية يمكن أن يوفر موارد لتخفيض الديون التجارية، فإن ما تبقى من إمكانياته محدود. وعلاوة على ذلك، فإن الدائنين التجاريين قد يرفضون المشاركة في عمليات إعادة شراء الديون ويعمدون إلى تحريك إجراءات التقاضي، كما حدث في حالة تسعة على الأقل من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفيما يتعلق باتخاذ تدابير لحل مشكلة

مشاركة الدائنين، فقد اقترح إنشاء تسهيل لتقديم المساعدة التقنية القانونية لمعاونة مثل تلك البلدان على عدم تشجيع الإجراءات القضائية أو التصدي لها، وإنشاء صندوق استثماري مستقل لإسقاط الديون المملوكة لبلدان حصلت هي نفسها على إلغاء للديون من نادي باريس^(٨).

١٠ - وقد تردد التعبير عن بعض هذه الهموم في الشبكة الوزارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في اجتماعها التاسع، المعقود في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٩). وأشار الوزراء إلى أن الأطر الاقتصادية الكلية لصندوق النقد الدولي وورقات استراتيجية الحد من الفقر لا تزال غير موجهة بالقدر الكافي نحن تحقيق النمو والأهداف الإنمائية للألفية، وأن إفراطها في التركيز على الحد من التضخم معناه أنه يتعين على عدة بلدان أن تخفض أهداف النمو والإنفاق على مكافحة الفقر حتى إذا توفرت منح طويلة الأجل لتمويل نواحي العجز في الميزانية. وأحوا إلى أنه يلزم توفير موارد إضافية لتمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إجراء تحليلات لأثر الأطر الاقتصادية الكلية في مجال مكافحة الفقر والمجال الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ذهب الوزراء إلى أن التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة وأسعار الصرف ممارسة التأثير على حساب القيمة الحالية الصافية لآثار الديون المفرطة، وعلى النمو والاستثمار، ينبغي أيضا أن تعتبر من الصدمات الخارجية وأن تؤخذ في الحسبان لدى البت في تحديد موارد تخفيض الديون عند بلوغ نقطة الإنجاز. وحث الوزراء كذلك على أن التحليلات التي يجريها صندوق النقد الدولي مستقبلا للقدرة على تحمل الديون ينبغي أن تتوخى تحليل الديون المحلية والديون الخارجية الخاصة بالإضافة إلى ديون القطاع العام، كما ينبغي أن يزيد المانحون من تقديم الدعم لرصد تلك الديون وتخفيضها.

١١ - وقد تضمن برنامج العمل الذي اعتمد لدى استهلال مبادرة "هيبك" في عام ١٩٩٦ شرطا للبطلان الموقوت للحيلولة دون تحول المبادرة إلى تسهيل دائم. وبعد تمديد تطبيق المبادرة ثلاث مرات لفترات سنتين في ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، سيصبح شرط البطلان الموقوت نافذا في نهاية عام ٢٠٠٤، وسيكون الوصول بالبلدان الـ ١١ الباقية^(١٠) إلى نقطة اتخاذ القرار مهمة صعبة. وفي اجتماع قمة البلدان الثمانية المعقود في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تمت إعادة تأكيد الالتزام بالتنفيذ التام لمبادرة "هيبك" وبدعم القدرة على تحمل الديون في أشد البلدان فقرا من خلال تخفيض الديون وتقديم التمويل على سبيل المنح^(١١). وتحقيقا لهذه الغاية، يعكف مجلسا إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بنشاط على مناقشة مسألة تقرير توسيع للمبادرة.

١٢ - ومساعدة لبلدان "هيبك" على مواجهة تحدي كفالة بقاء ديونها مما يمكن تحمله وفي الوقت ذاته تعبئة الموارد الخارجية اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ناقش مجلسا البنك والصندوق في الآونة الأخيرة إطارا جديدا مقترحا لتقييم القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل^(١٢). وسينطوي الإطار الجديد المقترح على إجراء تحليل لمؤشرات عبء الديون الخارجية والحكومية الفعلية والمسقط في إطار سيناريو أساسي وفي مواجهة صدمات ممكنة، مع توضيح عتبات لأعباء ديون لبلدان يعينها فيما يتعلق بديون خارجية حكومية ومضمونة من الحكومة. وسيتعين على الدائنين التمعن في دراسة سياساتهم الحالية للإقراض، وحاجة البلدان المنخفضة الدخل إلى موارد إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد يرون أيضا وضع آليات لتخفيف أثر الصدمات الخارجية غير المنظورة. ويلزم توضيح إجراءات تنفيذ الإطار المقترح قبل أن يتسنى وضعه موضع التنفيذ الكامل.

باء - إعادة هيكلة الديون في نادي باريس

١٣ - كما حدث في السنوات السابقة، كان تنفيذ مبادرة "هيبك" المعززة محورا لأنشطة نادي باريس^(١٣). وكانت ستة من البلدان التسعة التي أبرمت اتفاقات جديدة مع نادي باريس في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠٠٣ ونهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وفي بعض الحالات، انضم بعض الدائنين من غير أعضاء نادي باريس إلى المفاوضات، مثل البرازيل في حالة السنغال وغابون، ترينيداد وتوباغو في حالة غيانا، وإسرائيل في حالة نيكاراغوا. وحصلت البلدان الخمسة التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في عام ٢٠٠٤ على تخفيض لأرصدة ديونها كحصة لنادي باريس في مجموع التخفيف في إطار مبادرة "هيبك"، وفي كل الحالات تعهد الدائنون بالتزامات ثنائية إضافية لزيادة تخفيض أعباء الديون.

١٤ - أما هندوراس، التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة "هيبك" في تموز/يوليه ٢٠٠٠، فقد حصلت على اتفاق لإعادة هيكلة ديونها بموجب شروط كولونيا^(١٤)، مع إلغاء نحو ١٠ في المائة من ديونها المستحقة لأعضاء نادي باريس كتخفيف مؤقت، وإعادة جدولة نسبة ١٥ في المائة أخرى. وأما بروندي، وهي بلد مستوف لشروط الاستفادة من مبادرة "هيبك" يمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع ولكنه لم يصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار، فقد حصلت على إعادة جدولة لديونها بموجب شروط نابولي، مع تخفيض صافي القيمة الحالية لأعباء خدمة الديون بنسبة ٦٧ في المائة خلال فترة توحيد الديون^(١٥).

١٥ - وكانت الجمهورية الدومينيكية وغابون وكينيا من البلدان التي لم ينظر في أمرها في إطار مبادرة "هيبك"، وقد التجأت إلى نادي باريس في النصف الأول من عام ٢٠٠٤.

وقد ووفق على إعادة جدولة أعباء خدمة الديون بموجب الشروط التقليدية^(١٦) بالنسبة للجمهورية الدومينيكية وغابون^(١٧). وتوصلت كينيا إلى تمديد فترات السداد بموجب شروط هوستن^(١٨) لنحو ٧٠ في المائة من ديونها المستحقة لدائنين في نادي باريس.

١٦ - وكانت كينيا هي أول بلد يجري تقييمه في إطار نهج إيفيان الجديد، الذي بدأ العمل به لحل مشاكل ديون البلدان غير المشمولة بمبادرة "هيبك". بمزيد من المرونة^(١٩). والواقع أن حالة ديون عدد من البلدان النامية غير المشمولة بالمبادرة تشكل سببا يدعو إلى استمرار الشعور بالقلق. فهناك بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لا يقل عددها عن ١٥ لا تستوفي شروط الاستفادة من ترتيبات تخفيض الديون في إطار مبادرة "هيبك" كانت نسبة الديون إلى الصادرات فيها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ تتجاوز ١٥٠ في المائة، وهي النسبة التي تعتبر مما يمكن تحمله في إطار المبادرة.

١٧ - ونهج إيفيان يميز بين مشاكل السيولة والمشاكل المتوسطة والطويلة الأجل التي تكتنف القدرة على تحمل الديون، مما يتيح معالجة الديون على ثلاث مراحل. وفي المرحلة الأولى، يمكن في إطار برنامج لصندوق النقد الدولي معالجة مشاكل السيولة في إطار الترتيبات القائمة لمعالجة التدفق، وهي كيفية للاحتياجات التمويلية للبلد المدين وتجزير إعادة جدولة أعباء خدمة الديون على امتداد فترة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات، كما حدث في حالة كينيا. والمرحلة الثانية، بالنسبة لحالات البلدان المدينة التي تواجه مشاكل ما بين متوسطة الأجل وطويلة الأجل فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، تجيز إلغاء جزء من رصيد الديون على أساس التحليل الذي يجريه صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الديون. ويعامل كل بلد من البلدان المدينة حسب حالته، مع إمكانية تأجيل التواريخ النهائية، ويراد بها بالنسبة لبلدان عديدة أوائل الثمانينيات. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، يمكن منح معاملة للخروج على مراحل تمتد لفترة برنامج ثان لصندوق النقد الدولي يأخذ في الاعتبار سجل أداء البلد المدين في مجال السياسات الاقتصادية وسجله في السداد للدائنين الأعضاء في نادي باريس.

رابعا - إدارة الديون في البلدان النامية والمساعدة التقنية

١٨ - ثارت المخاوف حول القدرة على إدارة الديون في البلدان النامية مع نشوب أزمة الديون في الثمانينيات، مما دفع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأمانة الكومنولث إلى الشروع في ممارسة أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال. وفي حين أنه لم يراع في تصميم مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية ("هيبك") الأصلية نفسها معالجة مسألة بناء القدرات أو تقديم المساعدة التقنية في إدارة الديون^(٢٠)، فقد أدت مباشرة

العمل بالمبادرة ببعض المانحين إلى إنشاء برنامج "هيبك" لبناء القدرات في مجال تحليل الديون^(٢١). وفي عام ٢٠٠١، وضعت مجموعة من المبادئ التوجيهية لإدارة الديون الحكومية^(٢٢)، أيدها المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعملت على زيادة المساعدة المقدمة من هاتين المؤسستين. وفي الوقت الحالي، يربو عدد البلدان التي تستفيد من المساعدة التقنية الدولية في مجال إدارة الديون على ١٠٠ بلد.

١٩ - وإذا كانت التحديات تختلف عبر البلدان وفقا لمرحلة التنمية التي بلغت أسواق المال الداخلية فيها وقدرتها على الحصول على التمويل بشروط تساهلية أو الوصول إلى أسواق المال الدولية، فإن الهدف الرئيسي لإدارة الديون هو كفالة تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة بأدنى تكلفة ممكنة على الأجلين من المتوسط إلى الطويل. كما أنها ترمي إلى كفالة الشفافية وتشجيع المساءلة. وحيث أنه من الضروري للحكومات أن تتبع التزامات خدمة الديون على نحو فعال لتلافي الجزاءات الباهظة واتخاذ القرارات عن علم بمقايير وشروط الحصول على قروض جديدة، فقد غدا إدخال تحسينات على رصد الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة في محور الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الهيئات الوطنية لإدارة الديون، التي تتوقف فعاليتها على وضوح السلطات القانونية المسندة إليها، والعمل بسياسة واضحة لعلانية البيانات، وتقوية التنسيق بين استراتيجيات الاقتراض مع السياسات المالية والنقدية.

٢٠ - والقدرة على إدارة هيكل آجال استحقاق الديون وتكوين سلة عملاتها لا تزال بحاجة إلى قدر هائل من التحسين في بلدان نامية عديدة، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل^(٢٣). ويتزايد الإقرار بالروابط القائمة بين اعتبارات الميزانية واعتبارات ميزان المدفوعات، بما في ذلك في سياق مبادرة "هيبك" المعززة، وهي تتطلب الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم. ويلزم أن تأخذ الاستراتيجيات الوطنية للاقتراض وإدارة الديون في الحسبان العائد على الاستثمارات الممولة بديون، من حيث الإيرادات المالية ودخل النقد الأجنبي في المستقبل، وقدرة الحكومة على تغطية مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصراف. وقد تستسلم الحكومات لإغراء تقليل كلفة الفوائد بالاقتراض بالعملات الأجنبية لتمويل النفقات المحلية، متكبدة مخاطر تقلب أسعار الصرف. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الحال على تشجيع البلدان النامية على فتح أسواق محلية للسندات لجمع الأموال عن طريق أوراق مالية طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتة ومقومة بالعملة المحلية كبديل عن الاقتراض من الخارج. وفي حين أن ذلك قد يكون حلا في بعض البلدان المتوسطة الدخل، فإن بلدانا عديدة منخفضة الدخل توجد فيها قيود هيكلية جسيمة، تعود في معظمها إلى محدودية عمق وسيولة قطاعها المالية، تجعلها تقلل من اعتمادها على التمويل الخارجي، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢١ - وأنشطة المساعدة التقنية تنطوي نموذجياً على توفير برمجيات لإدارة الديون تتوافق مع احتياجات كل بلد قائماً بذاته، والتدريب والمساعدة على استعمالها، من أجل وضع وموالاتة إحصائيات كاملة ومتجددة للديون. وتشمل تلك الأنشطة أيضاً تقديم الدعم لتطوير القدرات المناسبة في المجالات المؤسسية والإدارية ومجال الموارد البشرية من أجل إدارة الديون، وتقديم المساعدة في تحليل الديون ووضع استراتيجيات لإدارة الديون.

٢٢ - وقد أثرت إمكانية إنشاء فريق استشاري يعنى بإدارة الديون الخارجية^(٢٤) يضم المانحين والمنظمات الدولية والإقليمية وغير ذلك من الجهات المقدمة للمساعدة التقنية في مجال إدارة الديون، وذلك في المؤتمر الأقاليمي لإدارة الديون، الذي انعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والذي نظمه برنامج الأونكتاد لإدارة الديون ونظام التحليل المالي. وفي أعقاب إجراء مشاورات أخرى فيما بين الأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحين، اقترح عقد اجتماع سنوي للفريق الاستشاري بالاقتران مع اجتماعات رئيسية أخرى تتصل بمسائل إدارة الديون، بغية تسهيل التعاون والتنسيق فيما بين الجهات المقدمة للمساعدة التقنية. ويتوخى عقد أول اجتماع من هذا القبيل بالاقتران مع المؤتمر الأقاليمي القادم لإدارة الديون الذي سينعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

خامساً - إعادة هيكلة الديون السيادية لدائنين من القطاع الخاص

٢٣ - في أيار/مايو ٢٠٠٣، اتفقت أوروغواي على عملية لمبادلة الديون، شملت نحو ٤ بلايين دولار من الديون التجارية الخارجية، وانطوت على تمديد أجل الاستحقاق دون أي تخفيض في القيمة الأصلية أو الفائدة. وخلال عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من عام ٢٠٠٤ أكمل اثنان من بلدان "هيبيك"، هما جمهورية ترازيا المتحدة والكاميرون، عمليات لإعادة شراء الديون بدعم من تسهيل تخفيض الديون لبلدان المؤسسة الإنمائية الدولية وحكومات عدد من البلدان المتقدمة النمو^(٢٥). وتوصلت صربيا والجبل الأسود إلى اتفاق بشأن إعادة هيكلة ديونها مع نادي لندن للدائنين التجاريين، انطوى على شطب ديون تربو قيمتها على ١,٧ بليون دولار، أي ما يعادل ٦٢ في المائة^(٢٦). وعلى العكس من ذلك، لم يتسن بعد التوصل إلى حل بشأن إعادة هيكلة ديون الأرجنتين، مما يدل مرة أخرى على ضرورة إنشاء آلية دولية مناسبة لمعالجة الأزمات المالية.

٢٤ - وفي ضوء تجربة الأزمات المالية الأخيرة والاضطرابات التي شهدتها اقتصادات السوق الناشئة، طرحت للمناقشة في عام ١٩٩٨ عدة مقترحات لتسهيل إعادة هيكلة سندات الديون السيادية. على أن إخفاق المقترحات الداعية إلى إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون

السيادية في الحصول على توافق آراء حول الاهتمام إلى تطبيق شروط للإجراءات الجماعية ومدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالدائنين من القطاع الخاص والمدينين السياديين.

٢٥ - وخلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤، عمد بعض المقترضين في الأسواق الناشئة، يمثلون ما يربو على ٧٥ في المائة من مجموع قيمة السندات المصدرة في تلك الفترة، إلى إدراج شروط للإجراءات الجماعية فيما يصدرونه من السندات السيادية الدولية طبقاً لقانون نيويورك. وإدراج مثل تلك الشروط لا يعني بالضرورة الالتجاء إليها دائماً كلما أصبح من الضروري إعادة هيكلة الديون. ومثال ذلك أن باكستان قامت في عام ١٩٩٩ بإعادة هيكلة سنداها الدولية دون الالتجاء إلى هذه الشروط، مفضلة على ذلك عرضاً بالمبادلة الطوعية لسندات متداولة بسندات جديدة. بموجب شروط مختلفة قبلتها أكثرية حاملي السندات. وفي أواسط عام ١٩٩٩، قامت إكوادور بعملية إعادة هيكلة لسندات ديونها بدعوة ثمان من كبرى المؤسسات التي تحمل سنداها إلى الانضمام إلى فريق استشاري اضطلع بدور آلية رسمية للاتصالات. وعلى العكس من ذلك، قامت أوكرانيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ باستخدام شروط الإجراءات الجماعية المدرجة في أربعة من سنداها الدولية، وحصلت على موافقة ٩٥ في المائة من حملة سنداها؛ وانطوت هذه العملية على تحقيق مكاسب صافية للدائنين بالقياس إلى القيمة السوقية^(٢٧).

٢٦ - والمخاوف من احتمال أن يؤدي إدراج شروط الإجراءات الجماعية إلى حدوث زيادة في تكاليف الاقتراض بالنسبة لمصدري السندات مخاوف يبدو أن ليس لها ما يبررها، في ضوء ما تشير إليه التجربة حتى الآن. ويستدل من دراسة أجريت في الآونة الأخيرة على أن إدراج شروط الإجراءات الجماعية في الأسهم المصدرة في السوق الأوروبية لم يكن له أثر على عائدات السوق الموازية في أوائل عام ٢٠٠٣^(٢٨).

٢٧ - وحاليا لا تدرج شروط الإجراءات الجماعية إلا في جزء من إصدارات السندات السيادية الجديدة، ولكن الفوائد الكاملة التي تعود من ذلك على إعادة هيكلة الديون لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أدرجت في رصيد الأوراق المالية المتداولة برمتها. ويمكن أن يستغرق ذلك فترة زمنية بالغة الطول ما لم تدرج الشروط في السندات الحالية، ولكن مثل ذلك النهج تحيط به صعاب عملية أساسية. ونتيجة لذلك فإن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة، تشجع المدينين السياديين والدائنين من القطاع الخاص على مواصلة أعمالهم المتعلقة بوضع مدونة قواعد سلوك طوعية، يمكن أن توفر إطاراً شاملاً غير إلزامي لمعالجة ما قد ينشأ من مشاكل خدمة أعباء الديون، مع المحافظة إلى أقصى حد ممكن على الترتيبات التعاقدية^(٢٩). وقد أنشأت مجموعة العشرين فريقاً فنياً

لإعداد مشروع مدونة بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص^(٣٠). والقصد من المدونة هو تشجيع قيام حوار طوعي في موعد مبكر بين المدينين والدائنين بشأن اتباع سياسة تصحيحية واتخاذ إجراءات مالية للتقليل من تواتر وحدة الأزمات، وتلافي حدوث اختلالات وتحقيق مزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء في عملية حل الأزمات. ومن شأن قيام حوار في وقت مبكر أن يؤدي أيضا إلى سرعة تأهيل المدينين لاستعادة القدرة على الوصول إلى الأسواق.

سادسا - الاستنتاجات

٢٨ - يشير ظاهر الأمر إلى أنه من المناسب زيادة توسيع مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية (هيبك) من أجل السماح لكل البلدان المستوفية للشروط بالاستفادة منها. ومن المرجح أن البلدان المتبقية المستوفية لشروط مبادرة "هيبك" ستحتاج إلى قدر أكبر من المرونة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك زيادة التركيز على تسوية المتأخرات قبل الدخول في المبادرة، وزيادة تخفيض نسب الديون في الفترة الوسيطة، بالإضافة إلى زيادة المدفوعات الخاصة بالتعمير وترحيل اللاجئين في حالة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويمكن تعزيز تنفيذ المبادرة بزيادة تبسيط المشروطة، وبالأخص إزالة الشروط الهيكلية والتفصيلية التي لا ضرورة لها في مجال النمو وتخفيف حدة الفقر، مع ضرورة إدماج وقرات استراتيجية الحد من الفقر في البرامج الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقا التي تتركز على تنويع الصادرات بإدخالها في إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

٢٩ - وفي ضوء ما أصبحت تتوافق عليه الآراء من أن مبادرة "هيبك" لن تؤدي إلى إزالة آثار الديون المفرطة في البلدان المستفيدة^(٣١)، سيستلزم الأمر من المجتمع الدولي أن يحدد الجهود لمساعدة هذه البلدان على اكتساب القدرة على تحمل الديون وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحيث أن تحقيق القدرة على تحمل الديون والاحتفاظ بها في الأجلين من المتوسط إلى الطويل يتوقف أيضا على مستوى ونوع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم في المستقبل، فستكون هناك حاجة إلى زيادة تقديم المنح لأشد البلدان فقرا، بالإضافة إلى المنح التي تتمثل في إسقاط الديون.

٣٠ - وقد تم الإقرار في مقترح مشترك مقدم من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^(٣٢) بضرورة توثيق الربط بين سياسة الديون وأنشطة تحقيق النمو والتنمية، والتسليم بالطابع الفريد لقدرة كل بلد بمفرده على تحمل الديون، وتوخي مزيد من المرونة في كل حالة على حدة من حالات تحديد العتبات وتطبيقها، ودراسة سيناريوهات للديون في مواجهة ما قد يقع من صدمات خارجية. كما يقر ذلك المقترح بأن السياسات المالية للمانحين التي تعبر تعبيرا وافيا عن المخاطر التي تتعرض لها البلدان بسبب المديونية المفرطة يكاد

يكون من المؤكد أنها ستحتاج إلى زيادة التيسير العام للتمويل المقدم للبلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك زيادة حجم المنح^(٣٣).

٣١ - وفيما يتعلق بتحليل القدرة على تحمل الديون، قد يكون هناك ما يبرر اتباع نهج أكثر اتساما بالصبغة المحافظة من مثيله في الماضي. فاعتبار أن الدين هو مما يمكن تحمله ما دام الحصول على تمويل جديد متاحا لأداء مدفوعات أعباء خدمة الديون أمر ينطوي على خطر المساهمة في تراكم مقادير أكبر من الديون مستقبلا، مع تعريض الاقتصادات للتغيرات المفاجئة التي تحدث في توجهات السوق أو في الشروط السائدة في أسواق المال الدولية، كما حدث في العديد من الأزمات المالية التي وقعت في الآونة الأخيرة. وبالتالي فإن تقلب التدفقات المالية ينبغي أن يولى مزيدا من الاهتمام في التقييمات التي تجرى لقدرة البلدان على تحمل الديون.

٣٢ - وتحويل الاهتمام من الاعتبارات المالية إلى الترابط بين التمويل الخارجي والديون، من ناحية، وأداء القطاع الحقيقي في الاقتصاد، من ناحية أخرى، أمر من شأنه أن يساعد على وضع مسألة القدرة على تحمل الديون في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الأطول أجلا. وحسب ما تم توثيقه على أتم وجه، فإن تحليل القدرة على تحمل الديون على أساس المؤشرات التقليدية للمديونية تعترضه مشاكل عديدة فيما يتعلق بالمنهجية والتنبؤ، وتدل التجربة مع بلدان "هيببك" على أن افتراضات النمو تنحو إلى الإفراط في التفاؤل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤشرات لا تسجل عددا من المتغيرات الهيكلية التي تؤثر على القدرة على خدمة الديون. فهناك متغيرات مثل المكون الاستيرادي في الصادرات، وهيكل الواردات، وحجم الوارد من التدفقات المالية غير المنشئة للديون، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، ومنح المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدفقات الأرباح المحولة إلى الخارج، هي متغيرات اكتسبت أهمية فائقة نتيجة لتغير أنماط التمويل الخارجي وظهور هياكل إنتاجية دولية جديدة. كما أن السياسات المتصلة بأسعار الصرف الحقيقية يمكن أن تنسحب بآثار هامة على القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان، بالنظر إلى الأثر الذي تمارسه على قدرة المنتج المحلي على المنافسة الدولية، وعائد الاستثمارات الممولة عن طريق الاقتراض من الخارج. ويبقى التحدي الأساسي هو كفالة توجيه الأموال المقترضة إلى أكثر الاستخدامات إنتاجية من أجل توليد إيرادات مالية، والقدرة على عرض الصادرات أو القدرة على إحلال الواردات، تلافيا لزيادة الاتكال على الحصول على قروض جديدة.

٣٣ - وتحويل تمويل الديون إلى جزء من صميم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية يتطلب بذل مزيد من الجهود لتقوية الروابط المؤسسية بين إدارة الديون واتخاذ القرارات بشأن استخدام

الموارد المالية الخارجية المتاحة. ويبدو أن اللجان الوطنية للديون الحكومية التي أنشأتها بضعة من بلدان منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية تمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه^(٣٤).

٣٤ - واعتماد بلدان منخفضة الدخل كثيرة على عدد صغير من السلع الأساسية الأولية يجعلها شديدة الضعف أمام الصدمات الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي، كما أثبتت التجربة مع مبادرة "هيبك"، إلى نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون. وأشمل استجابة لمثل هذه الصدمات هي الصرف الفوري لمنح التمويل الطارئ، كما أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل المحافظة على القدرة على تحمل الديون سوف تيسر كثيرا إذا تم تحسين قدرة صادرتها على الوصول إلى الأسواق.

٣٥ - وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل غير المستوفية لشروط تخفيض الديون بموجب مبادرة "هيبك"، لا يزال الأمر يتطلب إيجاد حل مقبول. ونهج إيفيان الجديد في نادي باريس، الذي يرمي إلى إدخال مزيد من المرونة في معالجة مشاكل ديون البلدان غير المشمولة بمبادرة "هيبك" قد تكون له فائدته في هذا الشأن، وينبغي استطلاع إمكانياته على نحو واف. على أنه لما كان العديد من تلك البلدان يتحمل ديونا باهظة مستحقة لدائنين من القطاع الخاص، فلا بد من أن تستمر الجهود لإيجاد آلية دولية تحظى بالقبول دوليا لمعالجة هذه المشكلة ويمكن أيضا أن تساعد على منع وقوع أزمات مالية مستقبلا وأن تؤدي إلى تقاسم الأعباء بصورة منصفة بين المدينين والدائنين في حالات الأزمات. وفي حالة عدم وجود آلية رسمية على غرار القوانين الوطنية للإفلاس في البلدان المتقدمة النمو، فإن إدراج شروط للإجراءات الجماعية في عقود السندات يمكن أن يكون له دور إيجابي في إعادة التفاوض على الديون في الأجل الطويل، ولكن ينبغي أن تستكمل بإطار يلقي الموافقة دوليا للاتفاق على تأجيل سداد الديون يمكن استعماله عند الحاجة^(٣٥).

الحواشي

(١) M. Goldstein and P. Turner, *Controlling Currency Mismatches in Emerging Markets*, Institute for International Economics, Washington, D.C., April 2004, p.28

(٢) تشير التقديرات إلى أن نسبة ٦٥ في المائة، في المتوسط، من جميع الموارد المفرج عنها بفضيل تخفيض الديون بموجب "هيبك" حتى أوائل عام ٢٠٠٣، قد كرسست للقطاعات الاجتماعية، بالمقارنة بنسبة ٧ في المائة خصصت للهياكل الأساسية. انظر World Bank, Operations Evaluation Department, *Debt Relief for the Poorest: An OED Review of the HIPC Initiative*, Washington, D.C., 2003, p.34

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.D.8)، الجزء الثاني، الفصل الخامس.

- (٤) World Bank, Operations Evaluation Department, *Debt Relief for the Poorest ...*, pp.47-50
- (٥) OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics online, <http://www.oecd.org>
- (٦) Debt Relief International / Development Finance International, *Strategies for Financing Development*, No. 19, Second Quarter 2004, p.8
- (٧) International Development Association and International Monetary Fund, “*Enhanced HIPC Initiative – Creditor Participation Issues*” (IDA/R2003-0058), Washington, D.C., 11 April 2003
- (٨) Debt Relief International / Development Finance International, *Strategies for Financing Development*, No. 18, First Quarter 2004, p.3
- (٩) Debt Relief International / Development Finance International, *Strategies for Financing Development*, No. 17, Third Quarter 2003, pp. 2-3
- (١٠) بوروندي وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان والصومال وكوت ديفوار وليبيريا وميانمار.
- (١١) “Debt sustainability for the poorest”, 10 June 2004 (see <http://g8usa.gov/releases.htm>)
- (١٢) World Bank and Internal Monetary Fund, “Note on debt sustainability” (DC2004-0004), Washington, D.C., 14 April 2004
- (١٣) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقات وإجراءات نادي باريس، انظر <http://www.clubdeparis.org>
- (١٤) للإطلاع على مناقشة للملامح شروط كولونيا لمعالجة الديون من جانب نادي باريس، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.II.C.1)، ص ٣٠-٤٠.
- (١٥) للإطلاع على تقييم لآثار شروط نابولي على ديون البلدان النامية، انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.D.16)، الصفحة ٥١. وللإطلاع على مناقشة أخرى لشروط نابولي لمعالجة الديون، انظر تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.D.6) وتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.D.8).
- (١٦) الشروط التقليدية هي الشروط القياسية المطبقة على البلدان المدينة التي لديها برنامج مناسب مع صندوق النقد الدولي يبين الحاجة إلى الحصول على تخفيف للديون من نادي باريس.
- (١٧) السداد التدريجي لجميع القروض على امتداد ١٢ عاما (الجمهورية الدومينيكية) أو ١٤ عاما (غابون).
- (١٨) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أدخل الدائون الأعضاء في نادي باريس ثلاثة تحسينات على الشروط التقليدية لديون البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة المنخفضة، المعروفة باسم “شروط هوستن”، ويمكن تطبيقها في كل حالة قائمة بذاتها: فقد مددت فترات سداد القروض التي ليست من المعونة الإنمائية الرسمية لفترة ١٥ سنة أو أكثر، ومددت فترات سداد قروض المعونة الإنمائية الرسمية إلى ما يصل إلى ٢٠ عاما مع فترة سماح حدها الأقصى عشر سنوات؛ وتعاد جدولة قروض المعونة الإنمائية الرسمية بأسعار تساهلية؛ ويمكن مبادلة الديون بصورة ثنائية وطوعية. انظر <http://www.clubdeparis.org>.
- (١٩) قُيِّمَت كينيا في إطار نهج إيفيان، ولكنها، على ما أشير إليه في الفقرة ١٥، لم تحصل سوى على إعادة جدولة التدفقات في إطار شروط هوستن، حيث اعتبر أن ديونها الخارجية هي مما يمكن تحمله.

- (٢٠) World Bank, Operations Evaluation Department, *Debt Relief for the Poorest ...*, p.25
- (٢١) تقوم المؤسسة الدولية لشؤون تخفيض الديون بتنفيذ البرنامج، بالتعاون مع مؤسسات إقليمية مثل معهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمركز الإقليمي للتدريب على إدارة الديون في وسط وغرب أفريقيا، ومعهد غرب أفريقيا للإدارة المالية والاقتصادية، ومركز أمريكا اللاتينية للدراسات النقدية.
- (٢٢) World Bank and International Monetary Fund, *Guidelines for Public Debt Management*, Washington, D.C., 2003.
- (٢٣) Debt Sustainability in Low-Income Countries – Proposals for an Operational Framework and Policy .Implications, Washington, D.C., 3 February 2004
- (٢٤) انظر الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٨.
- (٢٥) World Bank, *Global Development Finance 2004*, Washington, D.C., 2004, p.65
- (٢٦) وكالة أسوشيتد برس.
- (٢٧) International Monetary Fund, “International capital market developments – prospects and key policy issues” (Washington, D.C., September 2003), table 5.2
- (٢٨) M. Gugiatti and A. Richards, “Do collective action clauses influence bond yields? New evidence from emerging markets,” Reserve Bank of Australia, Research Discussion Paper, (RDP – 2003-2), March 2003.
- (٢٩) International Monetary Fund Press Release No. 04/84 (24 April 2004) and statement of the Group of Seven finance ministers and central bank governors, Boca Raton, Florida, 7 February 2004 (see <http://www.g7.utoronto.ca/finance>)
- (٣٠) International Monetary Fund, “Progress report to the International Monetary Fund and Financial Committee on crisis resolution,” Washington, D.C., 20 April 2004
- (٣١) World Bank and International Monetary Fund, “Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative – status of implementation,” Washington, D.C., 23 September 2003
- (٣٢) ... Debt Sustainability in Low-Income Countries ...
- (٣٣) International Monetary Fund, “IMF discusses operational framework for debt sustainability in low-income countries”, in Public Information Notice No. 04/34, 5 April 2004
- (٣٤) Debt Relief Information and Development Finance International, *Strategies for Financing Development*, No. 19, second quarter, 2004, p.4
- (٣٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠١ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.D.10)، الفصل السادس.

المرفق

الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها
بمرحلة انتقالية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
					جميع البلدان النامية
٢ ٤٣٣,٣	٢ ٣٣٨,٨	٢ ٢٦٦,٧	٢ ٣٠٥,٠	١ ٣٥١,٩	مجموع أرصدة الديون
١ ٩٦٠,٣	١ ٩١٦,٦	١ ٨٦٢,٥	١ ٩٢٣,٢	١ ١٠١,٣	الديون طويلة الأجل
١ ٤٢٧,٥	١ ٣٧٦,٣	١ ٣٢٣,٦	١ ٣٧٦,٥	١ ٠٤١,٢	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
٥٣٢,٨	٥٤٠,٣	٥٣٨,٩	٥٤٦,٧	٦٠,١	الديون الخاصة غير المضمونة
٣٦٤,٣	٣٢٦,٤	٣٢٩,٠	٣٢٣,٣	٢١٦,٠	الديون قصيرة الأجل
١٢١,٤	١٠٢,٦	٩٧,١	٩٦,١	١١٢,٥	التأخرات:
٤٣,٨	٣٧,٥	٣٥,٤	٣٢,٨	٥٢,٧	متأخرات الفوائد
٧٧,٦	٦٥,١	٦١,٧	٦٣,٤	٥٩,٨	متأخرات الأصل
٣٧٢,٦	٣٧٢,٩	٣٧٦,٤	٣٨٠,٤	١٤٩,٧	خدمة الدين المسددة
٦ ٥٤١,٢	٦ ٠١٢,٤	٥ ٩٣٣,٨	٥ ٨٤٩,١	٣ ٩٦٠,٩	الدخل القومي الإجمالي
١ ٢٦٦,٨	٩٩٦,٩	٨١١,٠	٧٣٠,٢	١٩٩,٠	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١٥,٠	١٧,٨	١٩,٤	١٩,٤	١٨,٦	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
٩٨,٢	١١١,٤	١١٦,٥	١١٧,٣	١٦٧,٦	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٥,٧	٦,٢	٦,٣	٦,٥	٣,٨	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٣٦,٨	٣٨,٩	٣٨,٢	٣٩,٤	٣٤,١	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢٨,٨	٣٢,٧	٤٠,٦	٤٤,٣	١٠٨,٥	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة
..	١ ٧٣٤,٦	١ ٥٧٨,٦	١ ٣٩٦,١	٢٧٤,٤	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	٤ ٠٧٣,٤	٣ ٨٤٥,٤	٣ ٧٠١,١	١ ٦٢٦,٣	مجموع الخصوم ^(١)
..	٦٧,٨	٦٤,٨	٦٣,٣	٤١,١	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٩٣,٩	١٩٧,٧	١٨٨,٤	٢٠١,٦	مجموع الخصوم/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
٧٣,٠	٧٦,١	٧٩,١	٧٦,٦	١٧,٢	تحويلات الأرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي
٣,٤	٣,٦	٤,١	٣,٩	٢,١	تحويلات الأرباح/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
					أفريقيا جنوب الصحراء
٢١٩,٧	٢١٠,٣	٢٠٢,٦	٢١١,٢	١٧٦,٨	مجموع أرصدة الديون
١٨٣,٨	١٧٤,٢	١٦٤,٦	١٧١,٤	١٤٩,٦	الديون طويلة الأجل
١٦٧,٧	١٦١,٧	١٥٢,١	١٦٠,٠	١٤٤,٤	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
١٦,١	١٢,٥	١٢,٥	١١,٤	٥,٣	الديون الخاصة غير المضمونة
٢٨,٨	٢٩,١	٣١,٧	٣٣,١	٢٠,٦	الديون قصيرة الأجل
٣٩,٥	٣٨,٤	٤١,٣	٤٠,٠	٢٧,٢	التأخرات:
١٤,٦	١٤,٠	١٤,٨	١٤,١	٩,٤	متأخرات الفوائد
٢٤,٩	٢٤,٤	٢٦,٥	٢٥,٨	١٧,٨	متأخرات الأصل
١٣,٣	١٢,٤	١٢,٨	١٣,٤	١٠,٩	خدمة الدين المسددة
٣٧٢,٣	٣٠٢,٤	٢٩٩,٩	٣٠٧,١	٢٩٢,٤	الدخل القومي الإجمالي
٣٨,٦	٣٧,٨	٣٧,٠	٣٦,٨	١٥,٤	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
٩,٨	١٠,٦	١١,٠	١١,٠	١٣,٤	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
١٦٢,٢	١٧٨,٦	١٧٤,٩	١٧٤,٣	٢١٧,٦	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٤	٣,٧	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٥٧,٩	٦٩,٦	٦٧,٦	٦٨,٨	٦٠,٥	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٧٤,٦	٧٦,٩	٨٥,٦	٨٩,٩	١٣٤,٠	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة
..	١٢٥,٢	١١٦,٦	١٠٧,٨	٣٣,٩	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	٣٣٥,٥	٣١٩,٢	٣١٩,٠	٢١٠,٧	مجموع الخصوم ^(١)
..	١١٠,٩	١٠٦,٤	١٠٣,٩	٧٢,١	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	٢٨٤,٩	٢٧٥,٦	٢٦٣,٢	٢٥٩,٤	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٧,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٦	١,٩	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٦,٠	٦,٦	٦,٧	٦,٣	٢,٤	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)
					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١٨٨,١	١٨٩,٠	١٧٨,٤	١٨٠,٧	١٥٥,١	مجموع أرصدة الديون
١٤٨,٥	١٤٨,٩	١٣٩,٠	١٤٠,٩	١٢٠,٦	الديون طويلة الأجل
١٤٣,١	١٤٢,٤	١٣٢,٤	١٣٤,٣	١١٩,١	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
٥,٣	٦,٥	٦,٦	٦,٥	١,٥	الديون الخاصة غير المضمونة
٣٧,٩	٣٧,٩	٣٧,١	٣٧,٣	٣٢,٧	الديون قصيرة الأجل
١٥,٤	١٥,٤	١٤,٤	١٣,٧	١١,١	التأخرات:
٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٩	متأخرات الفوائد
١٢,٦	١٢,٥	١١,٧	١١,١	٨,٢	متأخرات الأصل

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
٢٣,٩	٢١,٥	١٩,٤	٢١,٩	٢٠,٥	خدمة الدين المسددة
٥٦١,٣	٥٧٢,٨	٥٧٤,٥	٥٦٤,١	٣٥١,٨	الدخل القومي الإجمالي
١١٢,٣	٩٦,٣	٧٩,٧	٧٢,٤	٣٠,٦	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
٩,٦	٩,٦	٩,٣	١٠,١	١٤,٥	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
٧٦,١	٨٤,٩	٨٥,٢	٨٣,٥	١٠٩,٦	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٤,٢	٣,٧	٣,٤	٣,٩	٥,٨	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٣٣,٦	٣٣,٠	٣١,١	٣٢,٠	٤٤,١	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٣٣,٧	٣٩,٤	٤٦,٥	٥١,٥	١٠٦,٨	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكورة
..	٨٦,٨	٨٢,٤	٧٧,٠	٤٤,٨	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	٢٧٥,٨	٢٦٠,٨	٢٥٧,٧	١٩٩,٩	مجموع الخصوم ^(١)
..	٤٨,٢	٤٥,٤	٤٥,٧	٥٦,٨	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٢٣,٨	١٢٤,٦	١١٩,١	١٤١,٣	مجموع الخصوم/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
٥,٧	٦,٢	٧,٠	٥,٣	٢,٢	تحويلات الأرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي
٣,٢	٢,٨	٣,٤	٢,٤	١,٦	تحويلات الأرباح/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
					أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧٦٢,١	٧٢٧,٩	٧٢٩,٣	٧٥١,٩	٤٤٤,٢	مجموع أرصدة الديون
٦٢٦,٠	٦١٣,٩	٦١٥,٩	٦٣٩,٧	٣٥٢,٥	الديون طويلة الأجل
٤٠٢,٦	٣٨٥,٠	٣٧٤,٩	٣٩٤,٩	٣٢٧,٤	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
٢٢٣,٣	٢٢٩,٠	٢٤١,٠	٢٤٤,٨	٢٥,٠	الديون الخاصة غير المضمونة
٨٤,٠	٧٥,٧	٨٩,٥	١٠٣,٤	٧٣,٥	الديون قصيرة الأجل
٣٥,٦	١٦,٩	٣,١	٥,٦	٥٠,٠	التأخرات:
١١,٩	٦,٢	١,٠	١,٥	٢٥,٦	متأخرات الفوائد
٢٣,٨	١٠,٧	٢,٠	٤,١	٢٤,٥	متأخرات الأصل
١٣٧,٢	١٣٦,٧	١٥٨,٧	١٨٠,١	٤٣,٩	خدمة الدين المسددة
١ ٦٥٤,٥	١ ٦٠٧,٧	١ ٨٤٧,٧	١ ٩١١,٥	١ ٠٥٣,٨	الدخل القومي الإجمالي
١٩٣,٤	١٦٤,١	١٦١,٤	١٦٠,٠	٥٨,٦	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
٢٨,٩	٣٠,٧	٣٥,٦	٣٨,٨	٢٣,٩	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
١٦٠,٦	١٦٣,٧	١٦٣,٨	١٦٢,٢	٢٤١,٢	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٨,٣	٨,٥	٨,٦	٩,٤	٤,٢	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٤٦,١	٤٥,٣	٣٩,٥	٣٩,٣	٤٢,٢	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٤٣,٤	٤٦,١	٥٥,٥	٦٤,٦	١٢٥,٤	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
بنود المذكرة					
..	٦٤٢,٨	٥٩٩,١	٥١٦,٣	٩٩,٩	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	١ ٣٧٠,٨	١ ٣٢٨,٤	١ ٢٦٨,٢	٥٤٤,٢	مجموع الخصوم ^(١)
..	٨٥,٣	٧١,٩	٦٦,٣	٥١,٦	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	٣٠٨,٣	٢٩٨,٣	٢٧٣,٥	٢٩٥,٥	مجموع الخصوم/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
١٦,٣	١٨,٥	٢٠,٤	٢٢,٤	٧,٥	تحويلات الأرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي
٣,٩	٤,٢	٤,٦	٤,٨	٤,١	تحويلات الأرباح/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
شرق آسيا والمحيط الهادئ					
٥١٤,٧	٤٩٧,٤	٥٠١,٣	٤٩٧,٣	٢٣٤,١	مجموع أرصدة الديون
٣٩١,٣	٣٨٦,٣	٣٩٧,١	٤١٧,٧	١٩٤,٦	الديون طويلة الأجل
٢٧٦,١	٢٦٦,٢	٢٦٤,٣	٢٦٨,٢	١٧٣,٠	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
١١٥,٢	١٢٠,١	١٣٢,٨	١٤٩,٤	٢١,٦	الديون الخاصة غير المضمونة
١١٢,١	٩٩,٥	٩٠,٨	٦٣,٢	٣٧,٤	الديون قصيرة الأجل
١٦,١	١٥,٢	١٣,٩	١٢,٨	٤,٩	التأخرات:
٨,٢	٧,٣	٦,٤	٥,٣	١,٩	متأخرات الفوائد
٧,٨	٧,٩	٧,٥	٧,٤	٣,٠	متأخرات الأصل
٧٣,٥	٨٦,٣	٧٧,١	٧٢,٩	٣١,٢	خدمة الدين المسددة
١ ٨٩١,٩	١ ٧٧٦,٣	١ ٦٢٢,٤	١ ٥٤٥,٨	٦٥٥,٤	الدخل القومي الإجمالي
٥٦٨,٤	٤٢٦,٥	٣٣٣,٨	٢٨٤,٢	٧١,٣	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الديون (النسبة المئوية)					
٨,٥	١٢,١	١٢,٣	١١,٣	١٧,٧	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
٥٩,٦	٦٩,٦	٧٩,٧	٧٧,٤	١٣٣,٠	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٣,٩	٤,٩	٤,٨	٤,٧	٤,٨	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٦,٣	٢٨,٠	٣٠,٩	٣٢,٢	٣٥,٧	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
١٩,٧	٢٣,٣	٢٧,٢	٢٢,٢	٥٢,٤	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
بنود المذكرة					
..	٦٢٩,٩	٥٧١,٧	٥١٩,٨	٨٨,٢	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	١ ١٢٧,١	١ ٠٧٣,٠	١ ٠١٧,١	٣٢٢,٣	مجموع الخصوم ^(١)
..	٦٣,٥	٦٦,١	٦٥,٨	٤٩,٢	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٥٧,٦	١٧٠,٥	١٥٨,٣	١٨٣,١	مجموع الخصوم/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
٢٧,٤	٢٨,٤	٣٢,٤	٣٢,٢	٥,٢	تحويلات الأرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي
٣,٦	٤,٠	٥,٢	٥,٠	٢,٩	تحويلات الأرباح/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
					جنوب آسيا
١٧١,٣	١٦٨,٣	١٥٦,٣	١٥٩,٩	١٢٤,٤	مجموع أرصدة الديون
١٦٠,٣	١٥٨,٧	١٤٩,٢	١٥٢,٠	١٠٧,٥	الديون طويلة الأجل
١٤٧,٩	١٤٤,٨	١٣٥,٠	١٣٦,٦	١٠٥,٨	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
١٢,٤	١٣,٩	١٤,٢	١٥,٤	١,٧	الديون الخاصة غير المضمونة
٨,٤	٧,٢	٤,٩	٦,٠	١٢,٣	الديون قصيرة الأجل
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,١	التأخرات:
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	متأخرات الفوائد
٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٠	متأخرات الأصل
٢١,٤	١٧,٥	١٣,٩	١٥,٤	١١,٣	خدمة الدين المسددة
٧٥٧,٨	٦٣٦,٨	٦٠٧,٢	٥٨٨,٢	٣٩٤,٥	الدخل القومي الإجمالي
١١٦,٠	٨٥,٣	٥٧,٣	٤٧,١	٨,٣	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١٤,٦	١٤,٣	١٢,٩	١٤,٦	٢٧,٥	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
١١٦,٧	١٣٦,٨	١٤٥,٠	١٥١,٠	٣٠٣,٠	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٢,٨	٢,٨	٢,٣	٢,٦	٢,٩	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٢,٨	٢٦,٤	٢٥,٧	٢٧,٢	٣١,٥	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٧,٣	٨,٥	٨,٦	١٢,٨	١٤٩,٤	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكورة
..	٣٦,٢	٣١,٧	٢٩,٤	٤,٥	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	٢٠٤,٦	١٨٨,٠	١٨٩,٤	١٢٨,٩	مجموع الخصوم ^(١)
..	٣٢,١	٣١,٠	٣٢,٢	٣٢,٧	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٦٦,٣	١٧٤,٤	١٧٨,٨	٣١٣,٩	مجموع الخصوم/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
٣,١	٣,٢	٣,٤	٢,٦	٠,١	تحويلات الأرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي
٢,٥	٢,٦	٣,٢	٢,٥	٠,٣	تحويلات الأرباح/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
					أوروبا ووسط آسيا
٥٧٧,٤	٥٤٥,٨	٤٩٨,٩	٥٠٣,٩	٢١٧,٢	مجموع أرصدة الديون
٤٥٠,٤	٤٣٤,٦	٣٩٦,٨	٤٠١,٦	١٧٦,٤	الديون طويلة الأجل

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	
٢٩٠,٠	٢٧٦,٤	٢٦٤,٨	٢٨٢,٥	١٧١,٥	الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومة
١٦٠,٤	١٥٨,٣	١٣١,٩	١١٩,١	٤,٩	الديون الخاصة غير المضمونة
٩٣,٢	٧٧,٠	٧٥,٠	٨٠,٤	٣٩,٥	الديون قصيرة الأجل
١٤,٤	١٦,٣	٢٤,١	٢٣,٧	١٩,٤	المتأخرات:
٦,٢	٧,٠	١٠,٣	٩,٠	١٣,٠	متأخرات الفوائد
٨,٢	٩,٣	١٣,٧	١٤,٧	٦,٣	متأخرات الأصل
١٠٣,٣	٩٨,٥	٩٤,٦	٧٦,٧	٣١,٩	خدمة الدين المسددة
١٣٠٣,٥	١١١٨,١	٩٨٢,١	٩٣١,٨	١٢٣٣,١	الدخل القومي الإجمالي
٢٣٨,١	١٨٦,٨	١٤١,٧	١٢٩,٧	..	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الديون (النسبة المئوية)					
١٧,١	٢٠,٧	٢١,٧	١٨,٥	٠,٠	خدمة الديون/صادرات السلع والخدمات
٩٥,٧	١١٥,٠	١١٤,٣	١٢١,٥	٠,٠	مجموع الديون/صادرات السلع والخدمات
٧,٩	٨,٨	٩,٦	٨,٢	٢,٦	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٤٤,١	٤٨,٨	٥٠,٨	٥٤,١	١٧,٦	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٣٩,١	٤١,٢	٥٢,٩	٦٢,٠	..	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
بنود المذكرة					
..	٢١٣,٦	١٧٧,١	١٤٥,٨	٣,١	مجموع أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد
..	٧٥٩,٥	٦٧٦,٠	٦٤٩,٨	٢٢٠,٣	مجموع الخصوم ^(أ)
..	٦٧,٩	٦٨,٨	٦٩,٧	١٧,٩	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٥٩,٩	١٥٤,٩	١٥٦,٦	..	مجموع الخصوم/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)
١٣,٠	١٢,٠	٨,٠	٦,٤	٠,٢	تحويلات الأرباح على الاستثمار المباشر الأجنبي
٢,٣	٢,٥	١,٨	١,٥	..	تحويلات الأرباح/صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية)

المصدر: World Bank, *Global Development Finance 2004*، قاعدة بيانات يمكن الاطلاع عليها بالاتصال المباشر حاسوبياً؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار في العالم، ٢٠٠٣ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.D.8).

ملحوظة: وجود نقطتين (..) يعني عدم توافر بيانات.

(أ) مجموع الخصوم هو حاصل جمع مجموع أرصدة الديون وأرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد.

(ب) صادرات السلع والخدمات.